المستقبل
AL-MUSTAQBAL

خليل: ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته تفادياً للانزلاق إلى أزمات خطيرة

دعا وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم، إلى «ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته»، سعياً إلى «تفادي الانزلاق إلى أزمات خطيرة»، محذّراً من أن «تكلفة عدم السلامة المالية تتحمّلها أجيال المستقبل وغالباً بأثمان مضاعفة».

ورعى خليل ممثلاً برئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط، الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير، ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطيّة، والنائب الأول في السفارة المغربيّة، ورئيسة مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة التقنيّة، وممثلون عن وزراء العدل والدفاع والطاقة والمهجّرين ووزير الدولة لشؤون النازحين، والنائب سامي الجميّل، وعن قيادة الجيش والأمن العام والأمن الداخلي وأمن الدولة والدفاع المدني، وممثلة السفارة الفرنسيّة، إضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للجمارك ومديرها العام، ومدير الماليّة العامة، والمدير العام للشؤون العقاريّة، وعدد من القضاة والمديرين العامين والمستشارين في وزارة المال ومؤسسات القطاع العام وموظفي وزارة المالية.

ونوّه خليل في كلمته التي ألقتها بساط، «بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث والانفتاح على سائر الإدارات والمنطقة». وتحدث عن الإنجازات التي حققتها وزراة المالية هذا العام رغم الظروف الصعبة، لافتاً إلى أن الوزارة «وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبيّة على الأنشطة البترولية».

ونبّه إلى أن «تكلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالباً بأثمان مضاعفة، لذلك يترتّب على الجميع، كلّ من موقعه، إدراك التحديات الماليّة المستقبليّة الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الإجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن».

وإذ أكد أن «وزارة المالية هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي»، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة «كلّ في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة»، وعليهم «واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة». وأضاف: علينا جميعاً مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعليّة واحترام الحقوق، بما يثبّت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة. ورأى أن «المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية». وقال «علينا أن نبتكر مشاريع وحلولاً في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلّى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بهدر الوقت والطاقات».

بساط

أما في كلمتها، فتناولت بساط «الصعوبات التي رافقت تحوّل المعهد من مشروع تعاون لبناني - فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانوناً في كنف الدولة اللبنانيّة، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإداريّة». وأكدت أن «المعهد قادر على أن يؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكن ذلك يحتّم نصوصاً واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن المالية في الدولة إلزامياً وكذلك شروط إدارة الطاقات البشرية العاملة في هذا المجال».

وشكرت لوزير المال «دعمه المستمر لعمل المعهد»، مشيرة إلى أنه «لا يتردد في تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به».

وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن.

وفي الختام، سلّمت بساط دروعاً تكريمية إلى كل من مدير المال العام ألان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معرّاوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام ناصيف سقلاوي.

خليل: ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته تفادياً للانزلاق إلى أزمات خطيرة

دعا وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم، إلى «ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته»، سعياً إلى «تفادي الانزلاق إلى أزمات خطيرة»، محذّراً من أن «تكلفة عدم السلامة المالية تتحمّلها أجيال المستقبل وغالباً بأثمان مضاعفة».

ورعى خليل ممثلاً برئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط، الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير، ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطيّة، والنائب الأول في السفارة المغربيّة، ورئيسة مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة التقنيّة، وممثلون عن وزراء العدل والدفاع والطاقة والمهجّرين ووزير الدولة لشؤون النازحين، والنائب سامي الجميّل، وعن قيادة الجيش والأمن العام والأمن الداخلي وأمن الدولة والدفاع المدني، وممثلة السفارة الفرنسيّة، إضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للجمارك ومديرها العام، ومدير الماليّة العامة، والمدير العام للشؤون العقاريّة، وعدد من القضاة والمديرين العامين والمستشارين في وزارة المال ومؤسسات القطاع العام وموظفي وزارة المالية.

ونوّه خليل في كلمته التي ألقتها بساط، «بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث والانفتاح على سائر الإدارات والمنطقة». وتحدث عن الإنجازات التي حققتها وزارة المالية هذا العام رغم الظروف الصعبة، لافتاً إلى أن الوزارة «وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن الفعل وبمشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبيّة على الأنشطة البترولية». ونبّه إلى أن «تكلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالباً بأثمان مضاعفة، لذلك يترتّب على الجميع، كلّ من موقعه، إدراك التحديات الماليّة المستقبليّة الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الإجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن».

وإذ أكّد أن «وزارة المالية هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي»، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة «كلّ في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة»، وعليهم «واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة». وأضاف: علينا جميعاً مسؤولية أن نستعيد الوظيفة العامة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعليّة واحترام الحقوق، بما يثبّت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة. ورأى أن «المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية». وقال «علينا أن نبتكر مشاريع وحلولاً في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بهدر الوقت والطاقات».

بساط

أما في كلمتها، فتناولت بساط «الصعوبات التي رافقت تحوّل المعهد من مشروع تعاون لبناني – فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانوناً في كنف الدولة اللبنانيّة، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإداريّة». وأكدت أن «المعهد قادر على أن يؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكن ذلك يحتّم نصوصاً واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن المالية في الدولة إلزامياً وكذلك شروط إدارة الطاقات البشرية العاملة في هذا المجال».

وشكرت لوزير المال «دعمه المستمر لعمل المعهد»، مشيرة إلى أنه «لا يتردد في تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به». وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن.

وفي الختام، سلّمت بساط دروعاً تكريمية إلى كل من مدير المال العام ألان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معرّاوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام ناصيف سقلاوي.

http://almustaqbal.com/article/2004347/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/%D8%B4%D9%88%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%87-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B2%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9

الدّيار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

أطلق خطة «معهد فليحان» للعام ٢٠١٨

خليل: نسعى لتحقيق الأمان المالي وترشيد الإنفاق تفادياً لأزمات خطيرة

دعا وزير المال علي حسن خليل خلال احتفال نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم، إلى «ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته»، سعياً إلى «تفادي الانزلاق إلى أزمات خطيرة»، محذّراً من أن «كلفة عدم السلامة المالية تتحمّلها أجيال المستقبل وغالباً بالأمان مضاعفة».

ورعى خليل ممثلاً برئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط، الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨. وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير، ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطيّة، والنائب الأول في السفارة المغربية، ورئيسة مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة التقنيّة، وممثلون عن وزراء العدل والدفاع والطاقة والمهجّرين ووزير الدولة لشؤون النازحين، والنائب سامي الجميّل، وعن قيادة الجيش والأمن العام والأمن الداخلي وأمن الدولة والدفاع المدني، وممثلة السفارة الفرنسيّة، إضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للجمارك ومديرها العام، ومدير الماليّة العامة، والمدير العام للشؤون العقاريّة، وعدد من القضاة والمديرين العامين والمستشارين في وزارة المال ومؤسسات القطاع العام وموظفي وزارة المال.

ونوّه الوزير خليل في كلمته التي ألقتها بساط، «بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث والانفتاح على سائر الإدارات والمنطقة». وأضاف: صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محقّ، وأن القوانين في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما بجهودكم ومثابرتكم وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معاً الكثير من الصعوبات والتحديات.

وأشار إلى أن الوزارة «وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبيّة على الأنشطة البترولية»، وقال «في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى وتقدّمنا على مسار التصنيع، فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسّعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جارٍ على قدم وساق». وأشار ضمن الإنجازات أيضاً إلى «نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليين، وإعداد التقارير والأبحاث المتخصّصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية».

ونبّه إلى أن «كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالباً بالأمان مضاعفة. لذلك يترتّب على الجميع، كلٌ من موقعه، إدراك التحديات الماليّة المستقبليّة الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الانزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الإجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن».

وإذ أكد أن «وزارة المال هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي»، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة «كلٌ في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة». وعليهم «واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة». وأضاف: علينا جميعاً مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعليّة واحترام الحقوق، بما يثبّت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة.

ورأى أن «المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية». وقال: علينا أن نبتكر مشاريع وحلولاً في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلّى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بهدر الوقت والطاقات. ولاحظ أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي «الذي طوى في أيلول من العام ٢٠١٦ عشرين عاماً من الخدمة، هو اليوم مؤسسة رائدة في كنف وزارة المال».

وإذ أشار إلى أن «وزارة المال كانت سبّاقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير المال»، جدّد «التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة».

أما في كلمتها، فتناولت بساط «الصعوبات التي رافقت تحوّل المعهد من مشروع تعاون لبناني–فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانوناً في كنف الدولة اللبنانيّة، ومن تقاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإداريّة».

وقالت: نعلم أن بلادنا تمرّ اليوم بفترة انتقالية ستُحدّد معالم مستقبلنا وعلاقتنا مع جوارنا لعقود مقبلة، كما نعلم أن شبابنا (...) سيطالبوننا بإدارات قادرة على تحقيق خدمة أفضل بكلفة أقلّ، بإدارات مرنة، مبادرة، منفتحة، على صورتهم». ورأت أن «تحقيق آمالهم لابدّ أن يُمرّ من طريق بناء الرأسمال البشري وتحديداً المسؤول عن إدارة المال العام»، مشدّدة على «أهمية الإعداد والتدريب المستمر لكل من يتولى مهام إدارة الأموال العامة أينما وُجد، في الإدارات المدنيّة والعسكريّة أو في المدارس العامة والبلديّات والمؤسسات العامة، وذلك بغضّ النظر عن وضعه الوظيفي أي بالتعيين أو بالتكليف أو بالمداورة وغيرها من أشكال التوظيف. فلا يدير الأموال العامة من ليس مخوّلاً بالحجّة العلميّة».

وأكدت بساط أن «المعهد قادر على أن يؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكن ذلك يحتّم نصوصاً واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن المالية في الدولة إلزامياً وكذلك شروط إدارة الطاقات البشرية العاملة في هذا المجال».

وشكرت لوزير المال «دعمه المستمر لعمل المعهد»، مشيرة إلى أنه «لا يتردد في تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به».

وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن. وجاء في العرض أن المعهد نظّم ٧٠ برنامجاً منذ بداية السنة بلغ عدد المشاركين فيها ١٧١٨، انضموا إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب على مدى السنوات العشرين المنصرمة. وكان لوزارة المال الحصّة الأكبر من نشاط المعهد (٤٢٪)، أما من خارج وزارة المال، فأبرز المستفيدين هي الجهات الرقابية والمؤسسات العامة وأيضاً القوى العسكرية والأمنيّة من جيش وأمن داخلي وأمن دولة وأمن عام ودفاع مدني.

أما خطة العام ٢٠١٨، فتواكب إعادة انتظام العمل المالي وتحسين التخطيط وحسن إدارة المال العام من خلال مجموعة برامج في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب والاقتصاد.

وفي الختام، سلّمت بساط دروعاً تكريمية إلى كل من مدير المال العام الآن بيقاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معراوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام ناصيف سلّاوي.

الأنوار
Al Anwar

خليل في اطلاق خطة معهد باسل فليحان:
لترشيد الانفاق وزيادة فاعليته تفاديا للازمات

دعا وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي امس إلى ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته، سعياً إلى تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، محذّراً من أن كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة.

ورعى خليل ممثلاً ببساط الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطيّة والنائب الأول في السفارة المغربيّة ورئيسة مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة التقنيّة وممثلون عن وزراء العدل والدفاع والطاقة والمهجّرين ووزير الدولة لشؤون النازحين والنائب سامي الجميّل وعن قيادة الجيش والأمن العام والأمن الداخلي وأمن الدولة والدفاع المدني وممثلة السفارة الفرنسيّة إضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للجمارك ومديرها العام ومدير الماليّة العامة والمدير العام للعقاريّة وعدد من القضاة والمديرين العامين والمستشارين في وزارة الماليّة ومؤسسات القطاع العام وموظفي وزارة المال.

ونوّه الوزير في كلمته التي ألقتها عنه بساط، بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث وللانفتاح على سائر الإدارات وعلى المنطقة.

وأضاف: صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محقّ، وأن القوانين، في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما، وبجهودكم ومثابرتكم، وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معاً الكثير من الصعوبات والتحديات.

وتابع: في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة انجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الالكترونية في الضرائب والعقارية، خصوصاً حيث أننا في مسار تحديثي بات المواطن يشعر بنتائجه، واستطعنا اقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت بإعادة التوازن إلى الوضع المالي وقد حرصنا أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب. وأشار إلى أن الوزارة وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبيّة على الأنشطة البترولية. وأضاف: في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى وتقدمنا على مسار التصنيع فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسّعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جار على قدم وساق. وأشارضمن الإنجازات أيضاً إلى نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليّين، واعداد التقارير والأبحاث المتخصّصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية.

التحديات المالية

ونبّه إلى أن كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتّب على الجميع، كلّ من موقعه، إدراك التحديات الماليّة المستقبليّة الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الاجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن.

وإذ أكد أن وزارة المالية هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة كلّ في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة، وعليهم واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة. وأضاف: علينا جميعاً مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامّة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعليّة واحترام الحقوق، بما يثبّت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة.

ورأى ان المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية. وقال: علينا أن نبتكر مشاريع وحلولاً في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلّى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بإهدار الوقت والطاقات.

معهد فليحان

ولاحظ أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الذي طوى في أيلول من العام ٢٠١٦ عشرين عاماً من الخدمة، هو اليوم مؤسسة رائدة في كنف وزارة الماليّة، قادرة على أن تؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني وفي تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية لدى جيل الشباب. وأضاف: سنحرص على تحقيق ذلك، فباعتقادنا أن معاهد التدريب الحكوميّة هي حلقة أساس في التحضير ومواكبة مشاريع التحديث، والتعلّم المستمر المرتبط بالأداء، هو مرتبط بمشروع دولة قادرة، ورُكنٌ من أركانه، ولم يعد مقبولا، في وضعنا الراهن، أن يتم تعيين موظّفين في منصب حكوميّ من أيّ نوع كان، وخصوصا من يتولى منهم مهام إدارة المال، إن لم يجرِ إعدادهم لتحمّل مسؤوليّاتهم بشكل مهنيّ، ولم يلزموا لاحقًا بتلقي التدريب المتخصص والمستمرّ.

وإذ أشار إلى أن وزارة الماليّة كانت سبّاقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير الماليّة، جدّد التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة. ولاحظ أن المعهد ساهم في إحداث نقلة نوعيّة في الأداء في الوزارة وفي الدولة اللبنانية ككلّ، إضافة إلى رفعه اسم لبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وختم: أنا كوزير للماليّة، وكوصي على هذا المعهد، وموجّه لنشاطاته، لا بدّ أن أنوّه بهذه المؤسسة كبيت خبرة وأدعو القيّمين على المديريات والمؤسسات والمعاهد التدريبية كافة في لبنان كما والمؤسسات الاقليميّة والدوليّة الشريكة، للإفادة منها، ومدّ يدّ التعاون لها.

كلمة بساط

أما في كلمتها، فتناولت الصعوبات التي رافقت تحوّل المعهد من مشروع تعاون لبناني-فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانوناً في كنف الدولة اللبنانيّة، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإداريّة.

وقالت: نحن نعلم أن بلادنا تمرّ اليوم بفترة انتقالية ستُحدّد معالم مستقبلنا وعلاقتنا مع جوارنا لعقود قادمة، كما نعلم أن شبابنا ... سيطالبوننا بإدارات قادرة على تحقيق خدمة أفضل بكلفة أقلّ، بإدارات مرنة، مبادِرة، منفتحة، على صورتهم. ورأت أنّ تحقيق آمالهم لا بدّ أن يَمُرّ من طريق بناء الرأسمال البشريّ وتحديداً المسؤول عن إدارة المال العام، مشدّدة على أهمية الإعداد والتدريب المستمرّ لكلّ من يتولى مهام إدارة الأموال العامة أينما وجد: في الإدارات المدنيّة والعسكريّة أو في المدارس العامة والبلديّات والمؤسسات العامّة، وذلك بغضّ النظر عن وضعه الوظيفي أي بالتعيين أو بالتكليف أو بالمداورة وغيرها من أشكال التوظيف، فلا يدير الأموال العامة من ليس مخولا بالحجّة العلميّة.

وأكدت بساط أن المعهد قادر على أن يؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكنّ ذلك يحتّم نصوصاً واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن الماليّة في الدولة الزامياً وكذلك شروط إدارة الطاقات البشريّة العاملة في هذا المجال.

وشكرت لوزير المالية علي حسن خليل دعمه المستمر لعمل المعهد، مشيرة إلى أنه لا يتردد قي تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به.

خطة المعهد

وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلّقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن. وجاء في العرض أن المعهد نظّم ٧٠ برنامجاً منذ بداية السنة بلغ عدد المشاركين فيها ١٧١٨، انضموا إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب على مدى السنوات العشرين المنصرمة. وكان لوزارة المالية الحصّة الأكبر من نشاط المعهد ٤٢%، أمّا من خارج وزارة المالية، فأبرز المستفيدين هي الجهات الرقابية والمؤسسات العامة وأيضاً القوى العسكرية والأمنيّة من جيش وأمن داخلي وأمن دولة وأمن عام ودفاع مدني.

أما خطة العام ٢٠١٨، فتواكب إعادة انتظام العمل المالي وتحسين التخطيط وحسن إدارة المال العام من خلال مجموعة برامج في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب والاقتصاد.

ويطلق المعهد للمرة الأولى سلسلة برامج حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم في التحضير لتطبيق القانون الصادر حديثاً وفي توفير فرص النمو والاستثمار. وينظم المعهد برامج في مجال المحاسبة والرقابة بغية تقليص الفجوة في إعداد الحسابات وفي تعزيز النزاهة وفي مساندة أجهزة الرقابة في أداء مهامها. وتساند مجموعة البرامج العقارية المديرية العامة للشؤون العقارية في تحمّل مسؤولية استثنائيّة في خدمة الناس وقضاياهم. كذلك تشمل الخطة برامج خاصة بالبلديات، وبالكوادر العليا في الإدارة اللبنانية، وأخرى تواكب المكننة والخدمات الإلكترونية.

دروع

وفي ختام الإحتفال، سلّمت بساط دروعاً تكريمية إلى كلّ من مدير المالية العام آلان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معرّاوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.

١٢

خليل في اطلاق خطة معهد باسل فليحان: لترشيد الانفاق وزيادة فاعليته تفاديا للأزمات

الى المعلنين الكرام

نحيطكم علما بأن السيد مارك جان

فارس الذي كان يعمل في دار الصيّاد

بصفة محصّل فواتير ليس له أي

علاقة بدار الصيّاد

http://www.alanwar.com/article.php?categoryID=5&articleID=352498

الشرق
El Sharq Online
الإلكترونية

خليل لترشيد الإنفاق تفاديا لأزمات خطيرة

طالب وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي امس بترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته، سعياً إلى «تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة»، محذّراً من أن «كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة».

ورعى خليل ممثلاً برئيسة المعهد لمياء المبيض البساط الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨.

ونوّه الوزير في كلمته التي ألقتها عنه البساط، «بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث وللانفتاح على سائر الإدارات وعلى المنطقة».

وأشار إلى أن الوزارة «وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبيّة على الأنشطة البترولية».

ونبّه إلى أن «كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتّب على الجميع، كلّ من موقعه، إدراك التحديات الماليّة المستقبليّة الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الاجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن».

ورأى ان «المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية». وقال: «علينا أن نبتكر مشاريع وحلولاً في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلّى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بإهدار الوقت والطاقات».

وأكد خليل أنه» لم يعد مقبولا، في وضعنا الراهن، أن يتم تعيين موظّفين في منصب حكوميّ من أيّ نوع كان، خصوصا من يتولى منهم مهام إدارة المال، إن لم يجرِ إعدادهم لتحمّل مسؤوليّاتهم بشكل مهنيّ، ولم يلزموا لاحقًا بتلقي التدريب المتخصص والمستمرّ».

وإذ أشار إلى أن «وزارة الماليّة كانت سبّاقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير الماليّة»، جدّد «التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة». ولاحظ أن «المعهد ساهم في إحداث نقلة نوعيّة في الأداء في الوزارة وفي الدولة اللبنانية ككلّ، إضافة إلى رفعه اسم لبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا».

أما في كلمتها، فتناولت البساط «الصعوبات التي رافقت تحوّل المعهد من مشروع تعاون لبناني-فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانوناً في كنف الدولة اللبنانيّة، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإداريّة».

وأكدت أن «المعهد قادر على أن يؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكنّ ذلك يحتّم نصوصاً واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن الماليّة في الدولة الزامياً وكذلك شروط إدارة الطاقات البشريّة العاملة في هذا المجال».

وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلّقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن.

وفي ختام الإحتفال، سلّمت البساط دروعاً تكريمية إلى كلّ من مدير المالية العام آلان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معرّاوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام ناصيف سقلاوي.

وزير المال يحذر من الانزلاق نحو أزمات خطيرة

بيروت: «الشرق الأوسط»
دعا وزير المال اللبناني علي حسن خليل إلى «ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته، لتفادي الانزلاق إلى أزمات خطيرة»، محذراً من «تجاهل السلامة المالية التي تتحمل كلفتها أجيال المستقبل وبأثمانٍ مضاعفة».
وقال خليل في كلمة ألقاها في احتفال نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، إن «متطلبات المواطن كثيرة وهو محق، وإن القوانين في بعض الأحيان قد تقف في وجه طموحات التحديث، وإن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة»، لافتاً إلى أن لبنان «يعاني أوضاعاً اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، لكن بجهود ومثابرة وثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة (المال)، تم اختراق الكثير من الصعوبات والتحديات». وتابع وزير المال اللبناني «في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة إنجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الإلكترونية في الضرائب والعقارية، واستطعنا إقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت بإعادة التوازن إلى الوضع المالي، وقد حرصنا أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب»، مشيراً إلى أن الوزارة «وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبية على الأنشطة البترولية».
وتطرق وزير المال اللبناني إلى إنجازات أخرى على صعيد تطوير الإدارة والمكننة في المؤسسات، وقال: «من ضمن الإنجازات التي تحققت، نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لا سيما شبكة المسؤولين الماليين، وإعداد التقارير والأبحاث المتخصصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية». ونبّه خليل إلى أن «كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتب على الجميع، كل من موقعه، إدراك التحديات المالية المستقبلية الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الانزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الإجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن».

البرلمان يعقد جلسة للقدس
إلى ذلك، عقد البرلمان اللبناني جلسة ازاء قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب نقل السفارة الى القدس، مطالبا بأوسع تحرك عربي وإسلامي ودولي لإحباط مفاعيل هذا القرار ، في وقت نظمت تحركات احتجاجية في عدد من المناطق اللبنانية وفي المخيمات الفلسطينية.
وفي ختام جلسة البرلمان، أعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري عن التوصية الصادرة عن الجلسة طالبا إبلاغها الإدارة الأميركية باسم الشعب اللبناني.
واكد بري «دعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومته ونضاله ضد العدو الإسرائيلي مع حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس كما يدين استمرار إسرائيل بمشاريع استعمار فلسطين».
وشدد على دعم البرلمان للمصالحة الوطنية الفلسطينية وتوجيه الطاقات كافة لإقامة دولة مستقلة كاملة السيادة، داعيا إلى إطلاق سراح البرلمانيين الفلسطينيين وإلى توجيه كل الجهود العربية والإقليمية في سبيل نيل الفلسطينيين كل حقوقهم.

https://aawsat.com/home/article/1107576/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D9%91%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B2%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9

L'Orient LE JOUR

L'avant-projet de budget 2018 « finalisé dans les temps », selon Ali Hassan Khalil

FINANCES PUBLIQUES

OLJ

09/12/2017

Le ministre des Finances, Ali Hassan Khalil, a indiqué hier que « l'avant-projet de budget 2018 avait été finalisé dans les temps ». M. Khalil a évoqué la question dans un discours prononcé lors de la cérémonie annuelle de clôture des travaux de l'Institut des finances Basil Fuleihan –
qui est rattaché au ministère des Finances.
Selon le service de presse du ministère, le texte n'a toutefois pas encore été transmis à la présidence du Conseil des ministres qui doit le discuter avant de présenter un projet de budget au Parlement, qui devra l'adopter avant la fin de l'année selon la Constitution – un délai qui peut exceptionnellement être prolongé jusqu'à fin janvier. Pour rappel, le Liban a adopté en octobre, et avec 10 mois de retard sur les délais constitutionnels, son premier budget depuis celui de 2004.
En parallèle, le ministère des Finances a publié hier une note d'information dans laquelle il indique avoir modifié les conditions d'exemptions des amendes infligées en cas de retard aux contribuables – salariés et de toute autre catégorie de travailleurs – qui ne sont pas soumis à l'obligation de déclaration individuelle prévue à l'article 35 de la loi sur l'impôt sur le revenu.

حسن خليل: لترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته تفادياً للإنزلاق إلى أزمات خطيرة

دعا وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الجمعة إلى "ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته"، سعياً إلى "تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة"، محذّراً من أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة".

ورعى خليل ممثلاً ببساط الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطيّة والنائب الأول في السفارة المغربيّة ورئيسة مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة التقنيّة وممثلون عن وزراء العدل والدفاع والطاقة والمهجّرين ووزير الدولة لشؤون النازحين والنائب سامي الجميّل وعن قيادة الجيش والأمن العام والأمن الداخلي وأمن الدولة والدفاع المدني وممثلة السفارة الفرنسيّة إضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للجمارك ومديرها العام ومدير الماليّة العامة والمدير العام للعقاريّة وعدد من القضاة والمديرين العامين والمستشارين في وزارة الماليّة ومؤسسات القطاع العام وموظفي وزارة المال.

ونوّه الوزير في كلمته التي ألقتها عنه بساط، "بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث وللانفتاح على سائر الإدارات وعلى المنطقة".

وأضاف: "صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محقّ، وأن القوانين، في بعض الأحيان، قد تقف

في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما، وبجهودكم ومثابرتكم، وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معاً الكثير من الصعوبات والتحديات".

وتابع: "في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة انجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الالكترونية في الضرائب والعقارية، خصوصاً حيث أننا في مسار تحديثي بات المواطن يشعر بنتائجه ، واستطعنا اقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت

بإعادة التوازن إلى الوضع المالي وقد حرصنا أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب". وأشار إلى أن الوزارة "وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبيّة على الأنشطة البترولية". وأضاف: "في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى وتقدمنا على مسار التصنيع فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسّعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جار على قدم وساق". وأشارضمن الإنجازات أيضاً إلى "نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليّين، واعداد التقارير والأبحاث المتخصّصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية ".

ونبّه إلى أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتّب على الجميع، كلّ من موقعه، إدراك التحديات الماليّة المستقبليّة الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الاجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن".

وإذ أكد أن "وزارة المالية هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي"، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة "كلّ في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة"، وعليهم "واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة". وأضاف: "علينا جميعاً مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامّة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعليّة واحترام الحقوق، بما يثبّت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة".

ورأى ان "المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية". وقال: "علينا أن نبتكر مشاريع وحلولاً في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلّى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بإهدار الوقت والطاقات".

ولاحظ أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الذي طوى في أيلول من العام ٢٠١٦ عشرين عاماً من الخدمة، هو اليوم مؤسسة رائدة في كنف وزارة الماليّة، قادرة على أن تؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني وفي تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية لدى جيل الشباب". وأضاف: "سنحرص على تحقيق ذلك، فباعتقادنا أن معاهد التدريب الحكوميّة هي حلقة أساس في التحضير ومواكبة مشاريع التحديث، والتعلّم المستمر المرتبط بالأداء، هو مرتبط بمشروع دولة قادرة، ورُكنٌ من أركانه، ولم يعد مقبولا، في وضعنا الراهن، أن يتم تعيين موظّفين في منصب حكوميّ من أيّ نوع كان، وخصوصا من يتولى منهم مهام إدارة المال، إن لم يجرِ إعدادهم لتحمّل مسؤوليّاتهم بشكل مهنيّ، ولم يلزموا لاحقًا بتلقي التدريب المتخصص والمستمرّ".

وإذ أشار إلى أن "وزارة الماليّة كانت سبّاقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير الماليّة"، جدّد "التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة". ولاحظ أن "المعهد ساهم في إحداث نقلة نوعيّة في الأداء في الوزارة وفي الدولة اللبنانية ككلّ، إضافة إلى رفعه اسم لبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا". وختم: "أنا كوزير للماليّة، وكوصي على هذا المعهد، وموجّه لنشاطاته، لا بدّ أن أنوّه بهذه المؤسسة كبيت خبرة وأدعو القيّمين على المديريات والمؤسسات والمعاهد التدريبية كافة في لبنان كما والمؤسسات الاقليميّة والدوليّة الشريكة، للإفادة منها، ومدّ يدّ التعاون لها".

أما في كلمتها، فتناولت "الصعوبات التي رافقت تحوّل المعهد من مشروع تعاون لبناني-فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانوناً في كنف الدولة اللبنانيّة، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإداريّة".

وقالت: "نحن نعلم أن بلادنا تمرّ اليوم بفترة انتقالية ستُحدّد معالم مستقبلنا وعلاقتنا مع جوارنا لعقود قادمة، كما نعلم أن شبابنا (...) سيطالبوننا بإدارات قادرة على تحقيق خدمة أفضل بكلفة أقلّ، بإدارات مرنة، مبادِرة، منفتحة، على صورتهم". ورأت أنّ "تحقيق آمالهم لا بدّ أن يَمُرّ من طريق بناء الرأسمال البشريّ وتحديداً المسؤول عن إدارة المال العام"، مشدّدة على "أهمية الإعداد والتدريب المستمرّ لكلّ من يتولى مهام إدارة الأموال العامة أينما وجد: في الإدارات المدنيّة والعسكريّة أو في المدارس العامة والبلديّات والمؤسسات العامّة، وذلك بغضّ النظر عن وضعه الوظيفي أي بالتعيين

أو بالتكليف أو بالمداورة وغيرها من أشكال التوظيف، فلا يدير الأموال العامة من ليس مخولا بالحجّة العلميّة".

وأكدت بساط أن "المعهد قادر على أن يؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكنّ ذلك يحتّم نصوصاً واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن الماليّة في الدولة الزامياً وكذلك شروط إدارة الطاقات البشريّة العاملة في هذا المجال".

وشكرت لوزير المالية علي حسن خليل "دعمه المستمر لعمل المعهد"، مشيرة إلى أنه "لا يتردد قي تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به".

وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلّقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن. وجاء في العرض أن المعهد نظّم ٧٠ برنامجاً منذ بداية السنة بلغ عدد المشاركين فيها ١٧١٨، انضموا إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب على مدى السنوات العشرين المنصرمة. وكان لوزارة المالية الحصّة الأكبر من نشاط المعهد (٤٢%)، أمّا من خارج وزارة المالية، فأبرز المستفيدين هي الجهات الرقابية والمؤسسات العامة وأيضاً القوى العسكرية والأمنيّة من جيش وأمن داخلي وأمن دولة وأمن عام ودفاع مدني.

أما خطة العام ٢٠١٨، فتواكب إعادة انتظام العمل المالي وتحسين التخطيط وحسن إدارة المال العام من خلال مجموعة برامج في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب والاقتصاد.

ويطلق المعهد للمرة الأولى سلسلة برامج حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم في التحضير لتطبيق القانون الصادر حديثاً وفي توفير فرص النمو والاستثمار. وينظم المعهد برامج في مجال المحاسبة والرقابة "بغية تقليص الفجوة في إعداد الحسابات وفي تعزيز النزاهة وفي مساندة أجهزة الرقابة في أداء مهامها". وتساند مجموعة البرامج العقارية المديرية العامة للشؤون العقارية "في تحمّل مسؤولية استثنائيّة في خدمة الناس وقضاياهم". كذلك تشمل الخطة برامج خاصة بالبلديات، وبالكوادر العليا في الإدارة اللبنانية، وأخرى تواكب المكننة والخدمات الإلكترونية.

وفي ختام الإحتفال، سلّمت بساط دروعاً تكريمية إلى كلّ من مدير المالية العام آلان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معرّاوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.

/http://www.lebanon24.com/articles/1512737806418658800

خليل: لترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته تفادياً للإنزلاق إلى أزمات خطيرة

دعا وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الجمعة إلى "ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته"، سعياً إلى "تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة"، محذّراً من أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة".

ورعى خليل ممثلاً ببساط الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطيّة والنائب الأول في السفارة المغربيّة ورئيسة مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة التقنيّة وممثلون عن وزراء العدل والدفاع والطاقة والمهجّرين ووزير الدولة لشؤون النازحين والنائب سامي الجميّل وعن قيادة الجيش والأمن العام والأمن الداخلي وأمن الدولة والدفاع المدني وممثلة السفارة الفرنسيّة إضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للجمارك ومديرها العام ومدير الماليّة العامة والمدير العام للعقاريّة وعدد من القضاة والمديرين العامين والمستشارين في وزارة الماليّة ومؤسسات القطاع العام وموظفي وزارة المال.

ونوّه الوزير في كلمته التي ألقتها عنه بساط، "بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث وللانفتاح على سائر الإدارات وعلى المنطقة".

وأضاف: "صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محقّ، وأن القوانين، في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما، وبجهودكم ومثابرتكم، وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معاً الكثير من الصعوبات والتحديات".

وتابع: "في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة انجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الالكترونية في الضرائب والعقارية، خصوصاً حيث أننا في مسار تحديثي بات المواطن يشعر بنتائجه ، واستطعنا اقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت بإعادة التوازن إلى الوضع المالي وقد حرصنا أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب". وأشار إلى أن الوزارة "وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبيّة على الأنشطة البترولية". وأضاف: "في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى وتقدمنا على مسار التصنيع فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسّعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جار على قدم وساق". وأشارضمن الإنجازات أيضاً إلى "نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليّين، واعداد التقارير والأبحاث المتخصّصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية ".

ونبّه إلى أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتّب على الجميع، كلّ من موقعه، إدراك التحديات الماليّة المستقبليّة الكبيرة والعمل على ترشيد

الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الاجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن".
وإذ أكد أن "وزارة المالية هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي"، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة "كلّ في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة"، وعليهم "واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة". وأضاف: "علينا جميعاً مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامّة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعليّة واحترام الحقوق، بما يثبّت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة".

ورأى ان "المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية". وقال: "علينا أن نبتكر مشاريع وحلولاً في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلّى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بإهدار الوقت والطاقات".
ولاحظ أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الذي طوى في أيلول من العام ٢٠١٦ عشرين عاماً من الخدمة، هو اليوم مؤسسة رائدة في كنف وزارة الماليّة، قادرة على أن تؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني وفي تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية لدى جيل الشباب". وأضاف: "سنحرص على تحقيق ذلك، فباعتقادنا أن معاهد التدريب الحكوميّة هي حلقة أساس في التحضير ومواكبة مشاريع التحديث، والتعلّم المستمر المرتبط بالأداء، هو مرتبط بمشروع دولة قادرة، ورُكنٌ من أركانه، ولم يعد مقبولا، في وضعنا الراهن، أن يتم تعيين موظّفين في منصب حكوميّ من أيّ نوع كان، وخصوصا من يتولى منهم مهام إدارة المال، إن لم يجرِ إعدادهم لتحمّل مسؤوليّاتهم بشكل مهنيّ، ولم يلزموا لاحقًا بتلقي التدريب المتخصص والمستمرّ".

وإذ أشار إلى أن "وزارة الماليّة كانت سبّاقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير الماليّة"، جدّد "التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة". ولاحظ أن "المعهد ساهم في إحداث نقلة نوعيّة في الأداء في الوزارة وفي الدولة اللبنانية ككلّ، إضافة إلى رفعه اسم لبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا". وختم: "أنا كوزير للماليّة، وكوصي على هذا المعهد، وموجّه لنشاطاته، لا بدّ أن أنوّه بهذه المؤسسة كبيت خبرة وأدعو القيّمين على المديريات والمؤسسات والمعاهد التدريبية كافة في لبنان كما والمؤسسات الاقليميّة والدوليّة الشريكة، للإفادة منها، ومدّ يدّ التعاون لها".

أما في كلمتها، فتناولت "الصعوبات التي رافقت تحوّل المعهد من مشروع تعاون لبناني-فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانوناً في كنف الدولة اللبنانيّة، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإداريّة".
وقالت: "نحن نعلم أن بلادنا تمرّ اليوم بفترة انتقالية ستُحدّد معالم مستقبلنا وعلاقتنا مع جوارنا لعقود قادمة، كما نعلم أن شبابنا (...) سيطالبوننا بإدارات قادرة على تحقيق خدمة أفضل بكلفة أقلّ، بإدارات مرنة، مبادِرة، منفتحة، على صورتهم". ورأت أنّ "تحقيق آمالهم لا بدّ أن يَمُرّ من طريق بناء الرأسمال البشريّ وتحديداً المسؤول عن إدارة المال العام"، مشدّدة على "أهمية الإعداد والتدريب المستمرّ لكلّ من يتولى مهام إدارة الأموال العامة أينما وجد: في الإدارات المدنيّة والعسكريّة أو في المدارس العامة والبلديّات والمؤسسات العامّة، وذلك بغضّ النظر عن وضعه الوظيفي أي بالتعيين أو بالتكليف أو بالمداورة وغيرها من أشكال التوظيف، فلا يدير الأموال العامة من ليس مخولا بالحجّة العلميّة".

وأكدت بساط أن "المعهد قادر على أن يؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكنّ ذلك يحتّم نصوصاً واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن الماليّة في الدولة الزامياً وكذلك شروط إدارة الطاقات البشريّة العاملة في هذا المجال".
وشكرت لوزير المالية علي حسن خليل "دعمه المستمر لعمل المعهد"، مشيرة إلى أنه "لا يتردد قي تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به".

وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلّقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن. وجاء في العرض أن المعهد نظّم ٧٠ برنامجاً منذ بداية السنة بلغ عدد المشاركين فيها ١٧١٨، انضموا إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب على مدى السنوات العشرين المنصرمة. وكان لوزارة المالية الحصّة الأكبر من نشاط المعهد (٤٢%)، أمّا من خارج وزارة المالية، فأبرز المستفيدين هي الجهات الرقابية والمؤسسات العامة وأيضاً القوى العسكرية والأمنيّة من جيش وأمن داخلي وأمن دولة وأمن عام ودفاع مدني.

أما خطة العام ٢٠١٨، فتواكب إعادة انتظام العمل المالي وتحسين التخطيط وحسن إدارة المال العام من خلال مجموعة برامج في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب والاقتصاد.
ويطلق المعهد للمرة الأولى سلسلة برامج حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم في التحضير لتطبيق القانون الصادر حديثاً وفي توفير فرص النمو والاستثمار. وينظم المعهد برامج في مجال المحاسبة والرقابة "بغية تقليص الفجوة في إعداد الحسابات وفي تعزيز النزاهة وفي مساندة أجهزة الرقابة في أداء مهامها". وتساند مجموعة البرامج العقارية المديرية العامة للشؤون العقارية "في تحمّل مسؤولية استثنائيّة في خدمة الناس وقضاياهم". كذلك تشمل الخطة برامج خاصة بالبلديات، وبالكوادر العليا في الإدارة اللبنانية، وأخرى تواكب المكننة والخدمات الإلكترونية.

وفي ختام الإحتفال، سلّمت بساط دروعاً تكريمية إلى كلّ من مدير المالية العام آلان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معرّاوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.
http://www.lebanonfiles.com/news/1265540

بساط مثلث وزير المال: المرحلة الراهنة تتطلب منا التضامن والدعم من اجل تخطيها

اشارت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لميا مبيض بساط الى ان النتائج التي حققها المعهد هي ثمرة جهود فريق مؤلف من ٢١ شخصا يعملون مع المسؤولين في الادارة ومع نخبة من الخبراء.

جاء ذلك خلال حفل اختتام عام ٢٠١٧ واطلاق خطة عام ٢٠١٨ الذي اقيم الجمعة ٨ كانون الاول في قاعة مؤتمرات المعهد "باسل د" برعاية وزير المالية علي حسن خليل ممثلا ببساط.

وفي كلمة الوزير التي ألقتها بساط نوه "بالعمل الدؤوب الذي يقوم به المعهد رغم الصعوبات والازمات القائمة في البلاد".

واوضح ان "متطلبات المواطن كثيرة والاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية دقيقة والحاجة لمؤازرة المؤسسات الدولية لمواجهة مشكلة النزوح السوري كبيرة لذلك فان المرحلة الراهنة تتطلب منا التضامن والدعم من اجل تخطيها".

وقال "لقد حققنا الكثير في العام ٢٠١٧ مثل اقرار الموازنة والضرائب الجديدة وحل مشكلة سلسلة الرتب والرواتب والعمل على تحقيق التوازن في الوضع المالي، ونحن اليوم بصدد اطلاق خطة المعهد للعام ٢٠١٨ وتجدر الاشارة الى ان كلفة عدم تحقيق السلامة المالية تتحملها الاجيال المقبلة لهذا السبب يجب ادراك التحديات المالية القائمة والعمل على ترشيد الانفاق لتفادي الانزلاق في مشاكل كثيرة. مضيفا ان كل من موقعه مسؤول عن الاداء في الدولة ويجب التعاون من اجل النهوض من الازمة".

كما لفت الى ان "هذا الحفل هو دلالة مهمة وصحية على حسن سير العمل في المعهد".

واكمل قائلا "وزارة المالية انشأت المعهد ليكون بمثابة اداة لتنفيذ السياسة التي يضعها الوزير".

وفي الختام دعا الجميع للاستفادة من نشاطات هذا المعهد ومد يد المساعدة.

وكان فريق عمل المعهد قد عرض لخدمات المعهد ومشاريعه بالاضافة الى النتائج المحققة في العام ٢٠١٧ كما عرض لأنشطة العام ٢٠١٨ التي تهدف الى تحريك العجلة الاقتصادية.
https://www.eliktisad.com/news/show/322032/%D8%A8%D8%B3%D8%A7%D8%B7-%D9%85%D8%AB%D9%84%D8%AA-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84:-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%85%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84

خليل: كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل

دعا وزير المالية علي حسن خليل إلى "ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته"، سعيا إلى "تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة"، محذرا من أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة".

واشار خليل في كلمة خلال احتفال نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي الى ان "متطلبات المواطن كثيرة، وهو محق، وأن القوانين، في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما، وبجهودكم ومثابرتكم، وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معا الكثير من الصعوبات والتحديات"، مضيفا:"في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة انجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الالكترونية في الضرائب والعقارية، خصوصا حيث أننا في مسار تحديثي بات المواطن يشعر بنتائجه ، واستطعنا اقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت بإعادة التوازن إلى الوضع المالي وقد حرصنا أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب". وأشار إلى أن الوزارة "وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبية على الأنشطة البترولية". وأضاف: "في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى وتقدمنا على مسار التصنيع فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جار على قدم وساق". وأشارضمن الإنجازات أيضا إلى "نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليين، واعداد التقارير والأبحاث المتخصصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية ".

ونبه خليل إلى أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتب على الجميع، كل من موقعه، إدراك التحديات المالية المستقبلية الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الاجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن".

http://www.elnashra.com/news/show/1159895/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84:-%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA

رادار
نرصد كل شيء ..
صحيفة الكترونية مستقلة، رئيس التحرير، عماد جانبيه

بساط: وزارة المالية انشأت المعهد ليكون بمثابة اداة لتنفيذ السياسة التي يضعها الوزير

رادار نيوز – اشارت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لميا مبيض بساط الى ان النتائج التي حققها المعهد هي ثمرة جهود فريق مؤلف من ٢١ شخصا يعملون مع المسؤولين في الادارة ومع نخبة من الخبراء.
جاء ذلك خلال حفل اختتام عام ٢٠١٧ واطلاق خطة عام ٢٠١٨ الذي اقيم الجمعة ٨ كانون الاول في قاعة مؤتمرات المعهد ‘‘باسل د’’ برعاية وزير المالية علي حسن خليل ممثلا ببساط.

وفي كلمة الوزير التي ألقتها بساط نوه ‘‘بالعمل الدؤوب الذي يقوم به المعهد رغم الصعوبات والازمات القائمة في البلاد’’.واوضح ان ‘‘متطلبات المواطن كثيرة والاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية دقيقة والحاجة لمؤازرة المؤسسات الدولية لمواجهة مشكلة النزوح السوري كبيرة لذلك فان المرحلة الراهنة تتطلب منا التضامن والدعم من اجل تخطيها’’.

وقال ‘‘لقد حققنا الكثير في العام ٢٠١٧ مثل اقرار الموازنة والضرائب الجديدة وحل مشكلة سلسلة الرتب والرواتب والعمل على تحقيق التوازن في الوضع المالي، ونحن اليوم بصدد اطلاق خطة المعهد للعام ٢٠١٨ وتجدر الاشارة الى ان كلفة عدم تحقيق السلامة المالية تتحملها الاجيال المقبلة لهذا السبب يجب ادراك التحديات المالية القائمة والعمل على ترشيد الانفاق لتفادي

الانزلاق في مشاكل كثيرة. مضيفا ان كل من موقعه مسؤول عن الاداء في الدولة ويجب التعاون من اجل النهوض من الازمة".

كما لفت الى ان "هذا الحفل هو دلالة مهمة وصحية على حسن سير العمل في المعهد".

واكمل قائلا "وزارة المالية انشأت المعهد ليكون بمثابة اداة لتنفيذ السياسة التي يضعها الوزير".

وفي الختام دعا الجميع للاستفادة من نشاطات هذا المعهد ومد يد المساعدة.

وكان فريق عمل المعهد قد عرض لخدمات المعهد ومشاريعه بالاضافة الى النتائج المحققة في العام ٢٠١٧ كما عرض لأنشطة العام ٢٠١٨ التي تهدف الى تحريك العجلة الاقتصادية.
http://www.radar-news.net/?p=182576

ARAB ECONOMIC NEWS

خليل: لترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته

دعا وزير المال اللبناني علي حسن خليل خلال احتفال نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي إلى "ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته"، سعيا إلى "تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة"، محذرا من أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة".

ورعى خليل ممثلا ببساط الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية وشخصيات. ونوّه الوزير في كلمته التي ألقتها عنه بساط، "بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث وللانفتاح على سائر الإدارات وعلى المنطقة".

وأضاف "صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محق، وأن القوانين في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما، وبجهودكم ومثابرتكم، وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معا الكثير من الصعوبات والتحديات".

http://www.arabeconomicnews.com/details/163295/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%87

خليل: لترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته

دعا وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الجمعة إلى "ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته"، سعيا إلى "تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة"، محذرا من أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة".

ورعى خليل ممثلا ببساط الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية وشخصيات.

ونوه الوزير في كلمته التي ألقتها عنه بساط، "بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث وللانفتاح على سائر الإدارات وعلى المنطقة".

وأضاف: "صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محق، وأن القوانين، في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما، وبجهودكم ومثابرتكم، وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معا الكثير من الصعوبات والتحديات".

وتابع: "في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة انجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الالكترونية في الضرائب والعقارية، خصوصا حيث أننا في مسار تحديثي بات المواطن يشعر بنتائجه ، واستطعنا اقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت بإعادة التوازن إلى الوضع المالي وقد حرصنا أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب". وأشار إلى أن الوزارة "وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبية على الأنشطة البترولية". وأضاف: "في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى وتقدمنا على مسار التصنيع فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جار على قدم وساق". وأشارضمن الإنجازات أيضا إلى "نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليين، واعداد التقارير والأبحاث المتخصصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية ".

ونبه إلى أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتب على الجميع، كل من موقعه، إدراك التحديات المالية المستقبلية الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الاجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن".

وإذ أكد أن "وزارة المالية هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي"، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة "كل في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة"، وعليهم "واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة". وأضاف: "علينا جميعا مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامة قيمتها، وتنظيم

العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعلية واحترام الحقوق، بما يثبت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة".
ورأى ان "المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية". وقال: "علينا أن نبتكر مشاريع وحلولا في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بإهدار الوقت والطاقات".
ولاحظ أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الذي طوى في أيلول من العام ٢٠١٦ عشرين عاما من الخدمة، هو اليوم مؤسسة رائدة في كنف وزارة المالية، قادرة على أن تؤدي دورا مركزيا في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني وفي تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية لدى جيل الشباب". وأضاف: "سنحرص على تحقيق ذلك، فباعتقادنا أن معاهد التدريب الحكومية هي حلقة أساس في التحضير ومواكبة مشاريع التحديث، والتعلم المستمر المرتبط بالأداء، هو مرتبط بمشروع دولة قادرة، ورُكنٌ من أركانه، ولم يعد مقبولا، في وضعنا الراهن، أن يتم تعيين موظفين في منصب حكومي من أي نوع كان، وخصوصا من يتولى منهم مهام إدارة المال، إن لم يجرِ إعدادهم لتحمل مسؤولياتهم بشكل مهني، ولم يلزموا لاحقا بتلقي التدريب المتخصص والمستمر".
وإذ أشار إلى أن "وزارة المالية كانت سباقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير المالية"، جدد "التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة". ولاحظ أن "المعهد ساهم في إحداث نقلة نوعية في الأداء في الوزارة وفي الدولة اللبنانية ككل، إضافة إلى رفعه اسم لبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا". وختم: "أنا كوزير للمالية، وكوصي على هذا المعهد، وموجه لنشاطاته، لا بد أن أنوه بهذه المؤسسة كبيت خبرة وأدعو القيمين على المديريات والمؤسسات والمعاهد التدريبية كافة في لبنان كما والمؤسسات الاقليمية والدولية الشريكة، للإفادة منها، ومد يد التعاون لها".
أما في كلمتها، فتناولت بساط "الصعوبات التي رافقت تحول المعهد من مشروع تعاون لبناني-فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانونا في كنف الدولة اللبنانية، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإدارية".
وقالت: "نحن نعلم أن بلادنا تمر اليوم بفترة انتقالية ستُحدد معالم مستقبلنا وعلاقتنا مع جوارنا لعقود قادمة، كما نعلم أن شبابنا (...) سيطالبوننا بإدارات قادرة على تحقيق خدمة أفضل بكلفة أقل، بإدارات مرنة، مبادِرة، منفتحة، على صورتهم". ورأت أن "تحقيق آمالهم لا بد أن يَمُر من طريق بناء الرأسمال البشري وتحديدا المسؤول عن إدارة المال العام"، مشددة على "أهمية الإعداد والتدريب المستمر لكل من يتولى مهام إدارة الأموال العامة أينما وجد: في الإدارات المدنية والعسكرية أو في المدارس العامة والبلديات والمؤسسات العامة، وذلك بغض النظر عن وضعه الوظيفي أي بالتعيين أو بالتكليف أو بالمداورة وغيرها من أشكال التوظيف، فلا يدير الأموال العامة من ليس مخولا بالحجة العلمية".
وأكدت أن "المعهد قادر على أن يؤدي دورا مركزيا في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكن ذلك يحتم نصوصا واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن المالية في الدولة الزاميا وكذلك شروط إدارة الطاقات البشرية العاملة في هذا المجال".
وشكرت لوزير المالية علي حسن خليل "دعمه المستمر لعمل المعهد"، مشيرة إلى أنه "لا يتردد قي تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به".
وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن. وجاء في العرض أن المعهد نظم ٧٠ برنامجا منذ بداية السنة بلغ عدد المشاركين فيها ١٧١٨، انضموا إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب على مدى السنوات العشرين المنصرمة. وكان لوزارة المالية الحصة الأكبر من نشاط المعهد (٤٢%)، أما من خارج وزارة المالية، فأبرز المستفيدين هي الجهات

الرقابية والمؤسسات العامة وأيضا القوى العسكرية والأمنية من جيش وأمن داخلي وأمن دولة وأمن عام ودفاع مدني.
أما خطة العام ٢٠١٨، فتواكب إعادة انتظام العمل المالي وتحسين التخطيط وحسن إدارة المال العام من خلال مجموعة برامج في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب والاقتصاد.
ويطلق المعهد للمرة الأولى سلسلة برامج حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم في التحضير لتطبيق القانون الصادر حديثا وفي توفير فرص النمو والاستثمار. وينظم المعهد برامج في مجال المحاسبة والرقابة "بغية تقليص الفجوة في إعداد الحسابات وفي تعزيز النزاهة وفي مساندة أجهزة الرقابة في أداء مهامها". وتساند مجموعة البرامج العقارية المديرية العامة للشؤون العقارية "في تحمل مسؤولية استثنائية في خدمة الناس وقضاياهم". كذلك تشمل الخطة برامج خاصة بالبلديات، وبالكوادر العليا في الإدارة اللبنانية، وأخرى تواكب المكننة والخدمات الإلكترونية.
وفي ختام الإحتفال، سلمت بساط دروعا تكريمية إلى كل من مدير المالية العام آلان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معراوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.

http://mtv.com.lb/News/Economy/766371/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84_%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82_%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%87

خليل: لترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته تفاديا للانزلاق إلى أزمات خطيرة

دعا وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الجمعة إلى "ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته"، سعيا إلى "تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة"، محذرا من أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة".

ورعى خليل ممثلا ببساط الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية وشخصيات.

ونوه الوزير في كلمته التي ألقتها عنه بساط، "بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث وللانفتاح على سائر الإدارات وعلى المنطقة".

وأضاف: "صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محق، وأن القوانين، في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما، وبجهودكم ومثابرتكم، وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معا الكثير من الصعوبات والتحديات".

وتابع: "في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة انجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الالكترونية في الضرائب والعقارية، خصوصا حيث أننا في مسار تحديثي بات المواطن يشعر بنتائجه ، واستطعنا اقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت بإعادة التوازن إلى الوضع المالي وقد حرصنا أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب". وأشار إلى أن الوزارة "وضعت موازنة ٢٠١٨

ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبية على الأنشطة البترولية". وأضاف: "في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى وتقدمنا على مسار التصنيع فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جار على قدم وساق". وأشارضمن الإنجازات أيضا إلى "نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليين، واعداد التقارير والأبحاث المتخصصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية ".

ونبه إلى أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتب على الجميع، كل من موقعه، إدراك التحديات المالية المستقبلية الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الاجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن".

وإذ أكد أن "وزارة المالية هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي"، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة "كل في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة"، وعليهم "واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة". وأضاف: "علينا جميعا مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعلية واحترام الحقوق، بما يثبت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة".

ورأى ان "المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية". وقال: "علينا أن نبتكر مشاريع وحلولا في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بإهدار الوقت والطاقات".

ولاحظ أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الذي طوى في أيلول من العام ٢٠١٦ عشرين عاما من الخدمة، هو اليوم مؤسسة رائدة في كنف وزارة المالية، قادرة على أن تؤدي دورا مركزيا في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني وفي تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية لدى جيل الشباب". وأضاف: "سنحرص على تحقيق ذلك، فباعتقادنا أن معاهد التدريب الحكومية هي حلقة أساس في التحضير ومواكبة مشاريع التحديث، والتعلم المستمر المرتبط بالأداء، هو مرتبط بمشروع دولة قادرة، ورُكنٌ من أركانه، ولم يعد مقبولا، في وضعنا الراهن، أن يتم تعيين موظفين في منصب حكومي من أي نوع كان، وخصوصا من يتولى منهم مهام إدارة المال، إن لم يجرِ إعدادهم لتحمل مسؤولياتهم بشكل مهني، ولم يلزموا لاحقا بتلقي التدريب المتخصص والمستمر".

وإذ أشار إلى أن "وزارة المالية كانت سباقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير المالية"، جدد "التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة". ولاحظ أن "المعهد ساهم في إحداث نقلة نوعية في الأداء في الوزارة وفي الدولة اللبنانية ككل، إضافة إلى رفعه اسم لبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا". وختم: "أنا كوزير للمالية، وكوصي على هذا المعهد، وموجه لنشاطاته، لا بد أن أنوه بهذه المؤسسة كبيت خبرة وأدعو القيمين على المديريات والمؤسسات والمعاهد التدريبية كافة في لبنان كما والمؤسسات الاقليمية والدولية الشريكة، للإفادة منها، ومد يد التعاون لها".

أما في كلمتها، فتناولت بساط "الصعوبات التي رافقت تحول المعهد من مشروع تعاون لبناني-فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانونا في كنف الدولة اللبنانية، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإدارية".

وقالت: "نحن نعلم أن بلادنا تمر اليوم بفترة انتقالية ستُحدد معالم مستقبلنا وعلاقتنا مع جوارنا لعقود قادمة، كما نعلم أن شبابنا (...) سيطالبوننا بإدارات قادرة على تحقيق خدمة أفضل بكلفة أقل، بإدارات مرنة، مبادِرة، منفتحة، على صورتهم". ورأت أن "تحقيق آمالهم لا بد أن يَمُر من طريق بناء الرأسمال البشري وتحديدا المسؤول عن إدارة المال العام"، مشددة على "أهمية

الإعداد والتدريب المستمر لكل من يتولى مهام إدارة الأموال العامة أينما وجد: في الإدارات المدنية والعسكرية أو في المدارس العامة والبلديات والمؤسسات العامة، وذلك بغض النظر عن وضعه الوظيفي أي بالتعيين أو بالتكليف أو بالمداورة وغيرها من أشكال التوظيف، فلا يدير الأموال العامة من ليس مخولا بالحجة العلمية".

وأكدت أن "المعهد قادر على أن يؤدي دورا مركزيا في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكن ذلك يحتم نصوصا واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن المالية في الدولة الزاميا وكذلك شروط إدارة الطاقات البشرية العاملة في هذا المجال".

وشكرت لوزير المالية علي حسن خليل "دعمه المستمر لعمل المعهد"، مشيرة إلى أنه "لا يتردد في تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به".

وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن. وجاء في العرض أن المعهد نظم ٧٠ برنامجا منذ بداية السنة بلغ عدد المشاركين فيها ١٧١٨، انضموا إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب على مدى السنوات العشرين المنصرمة. وكان لوزارة المالية الحصة الأكبر من نشاط المعهد (٤٢%)، أما من خارج وزارة المالية، فأبرز المستفيدين هي الجهات الرقابية والمؤسسات العامة وأيضا القوى العسكرية والأمنية من جيش وأمن داخلي وأمن دولة وأمن عام ودفاع مدني.

أما خطة العام ٢٠١٨، فتواكب إعادة انتظام العمل المالي وتحسين التخطيط وحسن إدارة المال العام من خلال مجموعة برامج في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب والاقتصاد.

ويطلق المعهد للمرة الأولى سلسلة برامج حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم في التحضير لتطبيق القانون الصادر حديثا وفي توفير فرص النمو والاستثمار. وينظم المعهد برامج في مجال المحاسبة والرقابة "بغية تقليص الفجوة في إعداد الحسابات وفي تعزيز النزاهة وفي مساندة أجهزة الرقابة في أداء مهامها". وتساند مجموعة البرامج العقارية المديرية العامة للشؤون العقارية "في تحمل مسؤولية استثنائية في خدمة الناس وقضاياهم". كذلك تشمل الخطة برامج خاصة بالبلديات، وبالكوادر العليا في الإدارة اللبنانية، وأخرى تواكب المكننة والخدمات الإلكترونية.

وفي ختام الإحتفال، سلمت بساط دروعا تكريمية إلى كل من مدير المالية العام آلان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معراوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.

http://www.mulhak.com/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%87-/%D8%AA%D9%81

AlKalima Online
موقع لبناني إخباري مستقل

خليل: لترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته تفاديا للانزلاق إلى أزمات خطيرة

دعا وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الجمعة إلى "ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته"، سعيا إلى "تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة"، محذرا من أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة".

ورعى خليل ممثلا ببساط الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية وشخصيات.

ونوه الوزير في كلمته التي ألقتها عنه بساط، "بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث وللانفتاح على سائر الإدارات وعلى المنطقة".

وأضاف: "صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محق، وأن القوانين، في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما، وبجهودكم ومثابرتكم، وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معا الكثير من الصعوبات والتحديات".

وتابع: "في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة انجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الالكترونية في الضرائب والعقارية، خصوصا حيث أننا في مسار تحديثي بات المواطن يشعر بنتائجه ، واستطعنا اقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت بإعادة التوازن إلى الوضع المالي وقد حرصنا أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب". وأشار إلى أن الوزارة "وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبية على الأنشطة البترولية". وأضاف: "في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى وتقدمنا على مسار التصنيع فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جار على قدم وساق". وأشارضمن الإنجازات أيضا إلى "نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليين، واعداد التقارير والأبحاث المتخصصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية ".

ونبه إلى أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتب على الجميع، كل من موقعه، إدراك التحديات المالية المستقبلية الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الاجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن".

وإذ أكد أن "وزارة المالية هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي"، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة "كل في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة"، وعليهم "واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة". وأضاف: "علينا جميعا مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعلية واحترام الحقوق، بما يثبت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة".
ورأى ان "المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية". وقال: "علينا أن نبتكر مشاريع وحلولا في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بإهدار الوقت والطاقات".

ولاحظ أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الذي طوى في أيلول من العام ٢٠١٦ عشرين عاما من الخدمة، هو اليوم مؤسسة رائدة في كنف وزارة المالية، قادرة على أن تؤدي دورا مركزيا في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني وفي تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية لدى جيل الشباب". وأضاف: "سنحرص على تحقيق ذلك، فباعتقادنا أن معاهد التدريب الحكومية هي حلقة أساس في التحضير ومواكبة مشاريع التحديث، والتعلم المستمر المرتبط بالأداء، هو مرتبط بمشروع دولة قادرة، ورُكنٌ من أركانه، ولم يعد مقبولا، في وضعنا الراهن، أن يتم تعيين موظفين في منصب حكومي من أي نوع كان، وخصوصا من يتولى منهم مهام إدارة المال، إن لم يجرِ إعدادهم لتحمل مسؤولياتهم بشكل مهني، ولم يلزموا لاحقا بتلقي التدريب المتخصص والمستمر".

وإذ أشار إلى أن "وزارة المالية كانت سباقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير المالية"، جدد "التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة". ولاحظ أن "المعهد ساهم في إحداث نقلة نوعية في الأداء في الوزارة وفي الدولة اللبنانية ككل، إضافة إلى رفعه اسم لبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا". وختم: "أنا كوزير للمالية، وكوصي على هذا المعهد، وموجه لنشاطاته، لا بد أن أنوه بهذه المؤسسة كبيت خبرة وأدعو القيمين على المديريات والمؤسسات والمعاهد التدريبية كافة في لبنان كما والمؤسسات الاقليمية والدولية الشريكة، للإفادة منها، ومد يد التعاون لها".

كلمة بساط
أما في كلمتها، فتناولت بساط "الصعوبات التي رافقت تحول المعهد من مشروع تعاون لبناني-فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانونا في كنف الدولة اللبنانية، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإدارية".
وقالت: "نحن نعلم أن بلادنا تمر اليوم بفترة انتقالية ستُحدد معالم مستقبلنا وعلاقتنا مع جوارنا لعقود قادمة، كما نعلم أن شبابنا (...) سيطالبوننا بإدارات قادرة على تحقيق خدمة أفضل بكلفة أقل، بإدارات مرنة، مبادِرة، منفتحة، على صورتهم". ورأت أن "تحقيق آمالهم لا بد أن يَمُر من طريق بناء الرأسمال البشري وتحديدا المسؤول عن إدارة المال العام"، مشددة على "أهمية الإعداد والتدريب المستمر لكل من يتولى مهام إدارة الأموال العامة أينما وجد: في الإدارات المدنية والعسكرية أو في المدارس العامة والبلديات والمؤسسات العامة، وذلك بغض النظر عن وضعه الوظيفي أي بالتعيين أو بالتكليف أو بالمداورة وغيرها من أشكال التوظيف، فلا يدير الأموال العامة من ليس مخولا بالحجة العلمية".

وأكدت أن "المعهد قادر على أن يؤدي دورا مركزيا في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكن ذلك يحتم نصوصا واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن المالية في الدولة الزاميا وكذلك شروط إدارة الطاقات البشرية العاملة في هذا المجال".
وشكرت لوزير المالية علي حسن خليل "دعمه المستمر لعمل المعهد"، مشيرة إلى أنه "لا يتردد قي تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به".

خطة المعهد
وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن. وجاء في العرض أن المعهد نظم ٧٠ برنامجا منذ بداية السنة بلغ عدد المشاركين فيها ١٧١٨، انضموا إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب على مدى السنوات العشرين المنصرمة. وكان لوزارة المالية الحصة الأكبر من نشاط المعهد (٤٢%)، أما من خارج وزارة المالية، فأبرز المستفيدين هي الجهات الرقابية والمؤسسات العامة وأيضا القوى العسكرية والأمنية من جيش وأمن داخلي وأمن دولة وأمن عام ودفاع مدني.
أما خطة العام ٢٠١٨، فتواكب إعادة انتظام العمل المالي وتحسين التخطيط وحسن إدارة المال العام من خلال مجموعة برامج في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب والاقتصاد.

ويطلق المعهد للمرة الأولى سلسلة برامج حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم في التحضير لتطبيق القانون الصادر حديثا وفي توفير فرص النمو والاستثمار. وينظم المعهد برامج في مجال المحاسبة والرقابة "بغية تقليص الفجوة في إعداد الحسابات وفي تعزيز النزاهة وفي مساندة أجهزة الرقابة في أداء مهامها". وتساند مجموعة البرامج العقارية المديرية العامة للشؤون العقارية "في تحمل مسؤولية استثنائية في خدمة الناس وقضاياهم". كذلك تشمل الخطة برامج خاصة بالبلديات، وبالكوادر العليا في الإدارة اللبنانية، وأخرى تواكب المكننة والخدمات الإلكترونية.

دروع
وفي ختام الإحتفال، سلمت بساط دروعا تكريمية إلى كل من مدير المالية العام آلان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معراوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.
https://www.alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=239118

خليل في إطلاق خطة معهد باسل فليحان لسنة ٢٠١٨: لترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته تفاديا للانزلاق إلى أزمات خطيرة

وطنية - دعا وزير المالية علي حسن خليل خلال احتفال نظمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم الجمعة إلى "ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته"، سعيا إلى "تفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة"، محذرا من أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة".

ورعى خليل ممثلا ببساط الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية وشخصيات.

ونوه الوزير في كلمته التي ألقتها عنه بساط، "بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث وللانفتاح على سائر الإدارات وعلى المنطقة".

وأضاف: "صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محق، وأن القوانين، في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما، وبجهودكم ومثابرتكم، وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معا الكثير من الصعوبات والتحديات".

وتابع: "في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة انجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الالكترونية في الضرائب والعقارية، خصوصا حيث أننا في مسار تحديثي بات المواطن يشعر بنتائجه ، واستطعنا اقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت بإعادة التوازن إلى الوضع المالي وقد حرصنا أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب". وأشار إلى أن الوزارة "وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبية على الأنشطة البترولية". وأضاف: "في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى وتقدمنا على مسار التصنيع فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جار على قدم وساق". وأشارضمن الإنجازات أيضا إلى "نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليين، واعداد التقارير والأبحاث المتخصصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية ".

ونبه إلى أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالبا بأثمان مضاعفة، لذلك يترتب على الجميع، كل من موقعه، إدراك التحديات المالية المستقبلية الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الاجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن".

وإذ أكد أن "وزارة المالية هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي"، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة "كل في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة"، وعليهم "واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة". وأضاف: "علينا جميعا مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعلية واحترام الحقوق، بما يثبت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة".
ورأى ان "المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية". وقال: "علينا أن نبتكر مشاريع وحلولا في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بإهدار الوقت والطاقات".

ولاحظ أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الذي طوى في أيلول من العام ٢٠١٦ عشرين عاما من الخدمة، هو اليوم مؤسسة رائدة في كنف وزارة المالية، قادرة على أن تؤدي دورا مركزيا في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني وفي تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية لدى جيل الشباب". وأضاف: "سنحرص على تحقيق ذلك، فباعتقادنا أن معاهد التدريب الحكومية هي حلقة أساس في التحضير ومواكبة مشاريع التحديث، والتعلم المستمر المرتبط بالأداء، هو مرتبط بمشروع دولة قادرة، ورُكنٌ من أركانه، ولم يعد مقبولا، في وضعنا الراهن، أن يتم تعيين موظفين في منصب حكومي من أي نوع كان، وخصوصا من يتولى منهم مهام إدارة المال، إن لم يجرِ إعدادهم لتحمل مسؤولياتهم بشكل مهني، ولم يلزموا لاحقا بتلقي التدريب المتخصص والمستمر".

وإذ أشار إلى أن "وزارة المالية كانت سباقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير المالية"، جدد "التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة". ولاحظ أن "المعهد ساهم في إحداث نقلة نوعية في الأداء في الوزارة وفي الدولة اللبنانية ككل، إضافة إلى رفعه اسم لبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا". وختم: "أنا كوزير للمالية، وكوصي على هذا المعهد، وموجه لنشاطاته، لا بد أن أنوه بهذه المؤسسة كبيت خبرة وأدعو القيمين على المديريات والمؤسسات والمعاهد التدريبية كافة في لبنان كما والمؤسسات الاقليمية والدولية الشريكة، للإفادة منها، ومد يد التعاون لها".

كلمة بساط
أما في كلمتها، فتناولت بساط "الصعوبات التي رافقت تحول المعهد من مشروع تعاون لبناني-فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانونا في كنف الدولة اللبنانية، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإدارية".
وقالت: "نحن نعلم أن بلادنا تمر اليوم بفترة انتقالية ستُحدد معالم مستقبلنا وعلاقتنا مع جوارنا لعقود قادمة، كما نعلم أن شبابنا (...) سيطالبوننا بإدارات قادرة على تحقيق خدمة أفضل بكلفة أقل، بإدارات مرنة، مبادِرة، منفتحة، على صورتهم". ورأت أن "تحقيق آمالهم لا بد أن يَمُر من طريق بناء الرأسمال البشري وتحديدا المسؤول عن إدارة المال العام"، مشددة على "أهمية الإعداد والتدريب المستمر لكل من يتولى مهام إدارة الأموال العامة أينما وجد: في الإدارات

المدنية والعسكرية أو في المدارس العامة والبلديات والمؤسسات العامة، وذلك بغض النظر عن وضعه الوظيفي أي بالتعيين أو بالتكليف أو بالمداورة وغيرها من أشكال التوظيف، فلا يدير الأموال العامة من ليس مخولا بالحجة العلمية".

وأكدت أن "المعهد قادر على أن يؤدي دورا مركزيا في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكن ذلك يحتم نصوصا واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن المالية في الدولة الزاميا وكذلك شروط إدارة الطاقات البشرية العاملة في هذا المجال".
وشكرت لوزير المالية علي حسن خليل "دعمه المستمر لعمل المعهد"، مشيرة إلى أنه "لا يتردد قي تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به".

خطة المعهد
وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن. وجاء في العرض أن المعهد نظم ٧٠ برنامجا منذ بداية السنة بلغ عدد المشاركين فيها ١٧١٨، انضموا إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب على مدى السنوات العشرين المنصرمة. وكان لوزارة المالية الحصة الأكبر من نشاط المعهد (٤٢%)، أما من خارج وزارة المالية، فأبرز المستفيدين هي الجهات الرقابية والمؤسسات العامة وأيضا القوى العسكرية والأمنية من جيش وأمن داخلي وأمن دولة وأمن عام ودفاع مدني.
أما خطة العام ٢٠١٨، فتواكب إعادة انتظام العمل المالي وتحسين التخطيط وحسن إدارة المال العام من خلال مجموعة برامج في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب والاقتصاد.

ويطلق المعهد للمرة الأولى سلسلة برامج حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم في التحضير لتطبيق القانون الصادر حديثا وفي توفير فرص النمو والاستثمار. وينظم المعهد برامج في مجال المحاسبة والرقابة "بغية تقليص الفجوة في إعداد الحسابات وفي تعزيز النزاهة وفي مساندة أجهزة الرقابة في أداء مهامها". وتساند مجموعة البرامج العقارية المديرية العامة للشؤون العقارية "في تحمل مسؤولية استثنائية في خدمة الناس وقضاياهم". كذلك تشمل الخطة برامج خاصة بالبلديات، وبالكوادر العليا في الإدارة اللبنانية، وأخرى تواكب المكننة والخدمات الإلكترونية.

دروع
وفي ختام الإحتفال، سلمت بساط دروعا تكريمية إلى كل من مدير المالية العام آلان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معراوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.
http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/318444/2018

شـدد على "الدور القيادي" لوزارته "فـي تحقيق الأمان المالـي"

خليـل في إطلاق خطة "معهد باسـل فليحـان" لسـنة ٢٠١٨: لترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته تفادياً للانزلاق إلى أزمات خطيرة

المركزية- دعا وزير المال علي حسن خليل خلال احتفال نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اليوم، إلى "ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته"، سعياً إلى "تفادي الانزلاق إلى أزمات خطيرة"، محذّراً من أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحمّلها أجيال المستقبل وغالباً بأثمان مضاعفة".

ورعى خليل ممثلاً برئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط، الحفل الذي اختتم فيه المعهد عام ٢٠١٧ وأطلق خطته لسنة ٢٠١٨، وحضره وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير، ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطيّة، والنائب الأول في السفارة المغربيّة، ورئيسة مركز صندوق النقد الدولي للمساعدة التقنيّة، وممثلون عن وزراء العدل والدفاع والطاقة والمهجّرين ووزير الدولة لشؤون النازحين، والنائب سامي الجميّل، وعن قيادة الجيش والأمن العام والأمن الداخلي وأمن الدولة والدفاع المدني، وممثلة السفارة الفرنسيّة، إضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للجمارك ومديرها العام، ومدير الماليّة العامة، والمدير العام للشؤون العقاريّة، وعدد من القضاة والمديرين العامين والمستشارين في وزارة المال ومؤسسات القطاع العام وموظفي وزارة المال.

خليل: ونوّه الوزير خليل في كلمته التي ألقتها بساط، "بعمل المعهد الدؤوب لتأمين الخدمة العامة وللتحديث والانفتاح على سائر الإدارات والمنطقة". وأضاف: صحيح أن متطلبات المواطن كثيرة، وهو محقّ، وأن القوانين في بعض الأحيان، قد تقف في وجه طموحات التحديث، وأن الأوضاع الإدارية وضغط العمل قد يعيقان تحقيق الأهداف المرجوة، وأننا نعاني من أوضاع اقتصادية ومالية وأمنية دقيقة، إنما بجهودكم ومثابرتكم وبثقة الشركاء والمستفيدين من خدمات الوزارة، استطعنا أن نخرق معاً الكثير من الصعوبات والتحديات.

وتابع: في العام ٢٠١٧ كان لوزارتنا رغم كل الظروف الصعبة انجازات كبيرة، أبرزها الخدمات الالكترونية في الضرائب والشؤون العقارية، خصوصاً حيث أننا في مسار تحديثي بات المواطن يشعر بنتائجه ، واستطعنا إقرار الموازنة ومعها حزمة من الإجراءات الضريبية التي سمحت بإعادة التوازن إلى الوضع المالي، وقد حرصنا على أن تراعي هذه الإجراءات أوضاع المواطنين والاقتصاد ومتطلبات سلسلة الرتب والرواتب.

وأشار إلى أن الوزارة "وضعت موازنة ٢٠١٨ ضمن المهل ومشروع القانون المتعلق بالأحكام الضريبيّة على الأنشطة البترولية"، وقال "في إدارة التبغ والتنباك حزنا مراتب الجودة الأعلى

وتقدّمنا على مسار التصنيع، فافتتحنا أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ وتوسّعنا في التصنيع، وكذلك في الجمارك حيث العمل جار على قدم وساق". وأشار ضمن الإنجازات أيضاً إلى "نتائج عمل المعهد المالي في تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليّين، واعداد التقارير والأبحاث المتخصّصة وأدلة المواطنين في المواضيع المالية والضريبية ".

ونبّه إلى أن "كلفة عدم السلامة المالية تتحملها أجيال المستقبل وغالباً بأثمان مضاعفة، لذلك يترتّب على الجميع، كلّ من موقعه، إدراك التحديات الماليّة المستقبليّة الكبيرة والعمل على ترشيد الإنفاق وزيادة فاعليته لتفادي الإنزلاق إلى أزمات خطيرة، من خلال تبسيط الإجراءات والمكننة وتعزيز المهارات والمعارف في إدارة المال العام، مال المواطن".

وإذ أكد أن "وزارة المال هي وزارة رئيسية في لبنان وعليها أداء دور قيادي في تحقيق الأمان المالي"، شدد على أن جميع مسؤولي الوزارة "كلّ في موقعه، مسؤول عن الأداء المالي في الدولة"، وعليهم "واجب الحرص والاستباق والتنسيق والانفتاح على القطاعين العام والخاص للنهوض من الأزمة". وأضاف: علينا جميعاً مسؤولية أن تستعيد الوظيفة العامة قيمتها، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة الفاعليّة واحترام الحقوق، بما يثبّت الثقة بالمؤسسات، ويحافظ على هيبة الدولة.

ورأى أن "المطلوب اليوم تضافر الجهود داخل كل دائرة ومصلحة ومديرية عامة ومع المشاريع الدولية". وقال: علينا أن نبتكر مشاريع وحلولاً في مواجهة الصعوبات، وأن ندير عملنا بأسلوب ذكي، وأن نتحلّى برؤية ودراية لنحقق النتائج الأفضل للوزارة وللبلد. فلا الموارد البشرية ولا الموارد المالية ولا الأوضاع الحالية تسمح لنا بهدر الوقت والطاقات.

ولاحظ أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي "الذي طوى في أيلول من العام ٢٠١٦ عشرين عاماً من الخدمة، هو اليوم مؤسسة رائدة في كنف وزارة المال، قادرة على أن تؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني وفي تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية لدى جيل الشباب". وأضاف: سنحرص على تحقيق ذلك، فباعتقادنا أن معاهد التدريب الحكوميّة هي حلقة أساس في التحضير ومواكبة مشاريع التحديث، والتعلّم المستمر المرتبط بالأداء، هو مرتبط بمشروع دولة قادرة، ورُكنٌ من أركانه، ولم يعد مقبولا، في وضعنا الراهن، أن يتم تعيين موظّفين في منصب حكوميّ من أيّ نوع كان، وخصوصا من يتولى منهم مهام إدارة المال، إن لم يجرِ إعدادهم لتحمّل مسؤوليّاتهم بشكل مهنيّ، ولم يلزموا لاحقًا بتلقي التدريب المتخصص والمستمر".

وإذ أشار إلى أن "وزارة المال كانت سبّاقة في انشاء معهد متخصص هو أداة لتنفيذ السياسة التي يضعها وزير المال"، جدّد "التأكيد على دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الوزارة وفي خدمة الدولة". ولاحظ أن "المعهد ساهم في إحداث نقلة نوعيّة في الأداء في الوزارة وفي الدولة اللبنانية ككل، إضافة إلى رفعه اسم لبنان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا". وختم: أنا كوزير للمال، وكوصي على هذا المعهد وموجّه لنشاطاته، لا بدّ أن أنوّه بهذه المؤسسة كبيت خبرة وأدعو القيّمين على المديريات والمؤسسات والمعاهد التدريبية كافة في لبنان كما والمؤسسات الاقليميّة والدوليّة الشريكة، للإفادة منها ومدّ يد التعاون لها.

بساط: أما في كلمتها، فتناولت بساط "الصعوبات التي رافقت تحوّل المعهد من مشروع تعاون لبناني-فرنسي إلى مؤسسة قائمة قانوناً في كنف الدولة اللبنانيّة، ومن تفاوت الرؤى حول موقعها ودورها وتكاملها مع غيرها من مؤسسات بسبب تعدد الثقافات الإداريّة".

وقالت: نعلم أن بلادنا تمرّ اليوم بفترة انتقالية ستُحدّد معالم مستقبلنا وعلاقتنا مع جوارنا لعقود مقبلة، كما نعلم أن شبابنا (...) سيطالبوننا بإدارات قادرة على تحقيق خدمة أفضل بكلفة أقلّ، بإدارات مرنة، مبادِرة، منفتحة، على صورتهم". ورأت أن "تحقيق آمالهم لا بدّ أن يَمُرّ من طريق بناء الرأسمال البشري وتحديداً المسؤول عن إدارة المال العام"، مشدّدة على "أهمية الإعداد والتدريب المستمر لكل مَن يتولى مهام إدارة الأموال العامة أينما وُجد، في الإدارات المدنيّة والعسكريّة أو في المدارس العامة والبلديّات والمؤسسات العامة، وذلك بغضّ النظر عن وضعه الوظيفي أي بالتعيين أو بالتكليف أو بالمداورة وغيرها من أشكال التوظيف، فلا يدير الأموال العامة من ليس مخوّلا بالحجّة العلميّة".

وأكدت بساط أن "المعهد قادر على أن يؤدي دوراً مركزياً في تحسين الأداء المالي على المستوى الوطني، لكن ذلك يحتّم نصوصاً واضحة يصبح بموجبها تلقي التدريب في المهن المالية في الدولة إلزامياً وكذلك شروط إدارة الطاقات البشرية العاملة في هذا المجال".

وشكرت لوزير المال "دعمه المستمر لعمل المعهد"، مشيرة إلى أنه "لا يتردد قي تلبية احتياجات المعهد لأنه يدرك أهمية الدور الذي يقوم به".

خطة المعهد: وعرض فريق عمل المعهد نتائج العام ٢٠١٧ سواء لجهة النتائج المتعلقة بتعزيز الكفايات في إدارة المال العام، أو من حيث المساهمة في تحقيق التقارب بين الوزارة والمواطن. وجاء في العرض أن المعهد نظّم ٧٠ برنامجاً منذ بداية السنة بلغ عدد المشاركين فيها ١٧١٨، انضموا إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب على مدى السنوات العشرين المنصرمة. وكان لوزارة المال الحصّة الأكبر من نشاط المعهد (٤٢%)، أما من خارج وزارة المال، فأبرز المستفيدين هي الجهات الرقابية والمؤسسات العامة وأيضاً القوى العسكرية والأمنيّة من جيش وأمن داخلي وأمن دولة وأمن عام ودفاع مدني.

أما خطة العام ٢٠١٨، فتواكب إعادة انتظام العمل المالي وتحسين التخطيط وحسن إدارة المال العام من خلال مجموعة برامج في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب والاقتصاد.

دروع: وفي الختام، سلّمت بساط دروعاً تكريمية إلى كل من مدير المال العام ألان بيفاني، والمدير العام للشؤون العقارية والمساحة جورج معرّاوي، ورئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مديرها العام ناصيف سقلاوي.

http://www.almarkazia.net/Economics/Article?ID=156773